ملخص التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2027

يهدف التقرير السنوي حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم مشروع قانون المالية رقم 60.26 للسنة المالية 2027، إلى تسليط الضوء على الدور المحوري لهذه المرافق، التي تشكل رافعة أساسية لتدبير الميزانية العمومية تساهم بشكل فعال في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والارتقاء المستمر بجودة الخدمات العمومية، وفق مقاربة ترتكز على القرب، والنجاعة والاستجابة لتطلعات المرتفقين.

وبناء على استقلاليتها المالية وطريقة إدارتها القائمة على تعبئة مداخيلها الذاتية من خلال الخدمات العامة المقدمة للمرتفقين، تضطلع هذه المرافق بدورٍ محوري في التدبير العملي للخدمات العمومية من خلال تمكينها من قدرٍ أكبر من المرونة والتفاعل، وتدبيرٍ ميدانيٍّ قريبٍ من المرتفقين، خاصة في مجالي التعليم، والصحة.

هذا، ويسلط التقرير في جزئه الأول الضوء على تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وكذا توزيعها حسب مجالات تدخلها، وذلك برسم السنة المالية 2026، فيما يقدم الجزء الثاني حصيلة الإنجازات المالية لهذه المرافق برسم سنة 2025 بالمقارنة مع حصيلة الإنجازات برسم سنة 2024، وذلك بالاعتماد على تحليل المعطيات المتعلقة بتحصيل المداخيل وإنجاز النفقات، بالإضافة إلى مساهمة هذه المرافق حسب مجالات تدخلها، وأخيرا يستعرض الجزء الثالث الإنجازات المادية لهذه المرافق برسم سنة 2025، ومستوى تقدم تنفيذ برامج العمل برسم سنة 2026، بالإضافة إلى برامج العمل المرتقب إنجازها برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027.

I. تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حسب مجالات تدخلها:

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة إلى 161 مرفقا برسم سنة 2026، مقابل 171 مرفقا خلال السنة السابقة. ويعزى هذا الانخفاض إلى حذف أحد عشر مرفقا وإحداث مرفق واحد جديد. حيث همّ المرفق الجديد **"مصلحة السوقيات والمعدات-الرشيدية"** التابعة لوزارة التجهيز والماء، كما تم تغيير تسمية ثلاثة مرافق للدولة المسيرة بصورة مستقلة التالية: "مركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض" التابع لوزارة العدل بـ**"مركز نشر المعلومة القانونية"**؛ و "مصلحة التكوين المستمر" التابعة لوزارة التجهيز والماء، التي أضحت تسميتها **"مركز الاستقبال والندوات"**؛ و "مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتوارکة-الرباط" التابع لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ليصبح رسميا "**المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية بتوارکة - الرباط**". وقد شملت عمليات الحذف المرافق التالية:

- "المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم"؛
- "المركز الجهوي لتحاقن الدم – الدار البيضاء"؛
- "مديرية الادوية والصيدلة"؛
- "المركز الاستشفائي الجهوي بطنجة"؛
- "المركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة"؛
- "المركز الاستشفائي الإقليمي بتطوان"؛
- "المركز الاستشفائي الإقليمي بالعرائش"؛
- "المركز الاستشفائي الإقليمي بشفشاون"؛
- "المركز الاستشفائي بعمالة المضيق الفنيدق"؛
- "المركز الاستشفائي الإقليمي بوزان"؛
- "مصلحة السوقيات والمعدات - مكناس".

هذا، ويتوزع 161 مرفقا المدرج ضمن قانون المالية لسنة 2026، على 8 مجالات للتدخل حسب المهام الكبرى للدولة. حيث يضم مجال الصحة 81 مرفقا، ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر 45 مرفقا، ومجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى 16 مرفقا، ومجال السلطات العمومية والخدمات العامة 9 مرافق، و مجال الأنشطة الترفيهية 4 مرافق، ومجال الفلاحة والصيد البحري مرفقين، ومجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى 3 مرافق، ومجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى، الذي يضم مرفقا واحدا.

يتضح من خلال توزيع هذه المرافق حسب مجالات تدخلها، هيمنة المرافق المسيرة بصورة مستقلة ذات الطابع الاجتماعي بنسبة 80،2% من مجموع المرافق (أي ما يعادل 129 مرفقا من أصل 161 مرفقا)، لاسيما مجال الصحة (81 مرفقا) ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر (45 مرفقا).

II. حصيلة تنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2025:

سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، مع نهاية سنة 2025، فائضا في المداخيل يقدر بحوالي 4.887,04 مليون درهم.

حيث ناهز المبلغ الإجمالي لمداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2025، حوالي 7.769,28 مليون درهم، متجاوزا بذلك حجم التوقعات التي كانت في حدود 6.725,54 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 115,52%، إذ:

- بلغ مجموع المداخيل الذاتية ما قيمته 3.025,31 مليون درهم مقابل توقعات محينة في حدود 1.665,99 مليون درهم، بنسبة تحصيل بلغت 181,59%.

- بلغت تحويلات الميزانية العامة الموجهة لفائدة بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال **سنة 2025** ما مجموعه 427,77 مليون درهم، مقابل 356,46 مليون درهم خلال سنة 2024، بزيادة تقارب 20%. وعلى الرغم من أن إجمالي المداخيل الذاتية يفوق إجمالي النفقات، فإن اللجوء إلى هذه الإعانات يُعزى، أساسا، إلى عدم كفاية المداخيل الذاتية لبعض المرافق لتغطية مجموع نفقاتها؛
- من جانبه، بلغ فائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار، المسجل عند نهاية سنة 2024 والمرحل إلى **سنة 2025**، حوالي 4.316,18 مليون درهم، مقابل 3.857,41 مليون درهم المسجل عند نهاية سنة 2023، أي بزيادة قدرها 11,89%.

أما بخصوص نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المنجزة برسم **سنة 2025**، فقد بلغت حوالي 2.882,22 مليون درهم، مقابل الاعتمادات المفتوحة التي ناهزت 6.468,86 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز عامة تقدر ب 44,56%. وحسب طبيعة النفقات، فقد بلغت نفقات الاستغلال حوالي 2.479,64 مليون درهم، في حين بلغت نفقات الاستثمار حوالي 402,58 مليون درهم.

من جهة أخرى، بلغت نسبة تغطية المداخيل الذاتية للنفقات خلال سنة 2025 حوالي 104,96% مقابل 103,81% سنة 2024، أي بارتفاع يناهز 1,15 نقطة، وهو ما يجسد التوجه نحو استقلالية مالية أكثر ضبطاً وتحكماً لهذه المرافق.

III. حصيلة أنشطة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2025-2026 وبرامج عملها برسم سنة 2027:

يستعرض **الجزء الثالث** من التقرير **الإنجازات المادية** لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك بناء على تطور مؤشرات الإنتاج أو النشاط، بهدف تقييم جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

على سبيل المثال، فبخصوص **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة**، فقد عملت المستشفيات العمومية على مواصلة مجهوداتها الرامية إلى تنفيذ مهام الإشراف وتتبع مخططات تحسين أداء المستشفيات التي خضعت لعمليات التفتيش، والتي شملت 50 مؤسسة استشفائية. كما شملت هذه الجهود تتبع الإجراءات الرامية إلى تحسين خدمات الطب الشرعي وتحسين تدبير مستودعات الأموات، فضلاً عن تعزيز منظومة الاستجابة لحالات الطوارئ وحالات الكوارث. وسوف تستمر هذه الدينامية خلال سنة 2027، من خلال تحسين العرض الاستشفائي وجعله أكثر شمولية وسهولة في الولوج، وضمان رعاية صحية آمنة وذات جودة، ومعالجة الاختلالات التي يعرفها المستشفى العمومي خاصة من خلال تقييم أداء المؤسسات الاستشفائية وإبلاغ المديريات الجهوية بنتائج هذا التقييم.

بالموازاة مع ذلك، تمحورت أبرز إنجازات **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر**، حول تحسين جودة التكوين المقدم لفائدة الطلبة، خاصة من خلال تنفيذ خارطة طريق التكوين المعدّة في إطار الاستراتيجية الوطنية لإحداث فرص الشغل، وتنويع العروض

التكوينية مع مراعاة مقاربة النوع، بالإضافة إلى تحسين ظروف استقبال التلاميذ والمرتفقين من خلال صيانة وتنظيف مختلف المرافق. أما برسم سنة 2027، فتتمحور أهم العمليات المبرمجة لهذه المرافق حول تطوير جودة التكوين المقدم والارتقاء بها، من خلال تنويع عروض التكوين، وتوسيع مجالات الشراكة والتعاون والبحث العلمي، بالإضافة إلى اقتناء معدات بيداغوجية مخصصة للبحث العلمي.

أما بالنسبة **لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى**، فإن أهم الأنشطة المنجزة خلال الفترة 2025-2026، قد همت ضمان استدامة أمثل للتنقل على الشبكة الطرقية، خاصة من خلال فحص أزيد من 31.700 كلم من الشبكة الطرقية، وتطوير نظام المعلومات الطرقي ونظام إدارة المعاينة البصرية، وتحسين جودة مراقبة الأشغال الطرقية، بالإضافة إلى تهيئة المسالك القروية وصيانة جوانب الطرق، وكذا تكوين وتأهيل مفتشي الملاحة التجارية. أما برسم سنة 2027، فتتمحور أهم العمليات المبرمجة حول تحديث نظام فحص الطرق، وتطوير البحث التقني والابتكار في مجال البنية التحتية الطرقية، بالإضافة إلى تعزيز منظومة تتبع ومراقبة حركة الملاحة البحرية، وتحسين نظام حكامة قطاع الأرصاد الجوية.